



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتہ أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب الإجارة. ←

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين ولجميع المسلمين
قال ابن قدامة رحمه الله: كتاب الإجارة
وهي عقدٌ على المنافع، لازمٌ من الطرفين، لا يملك أحدهما فسخها}

- قوله عقدٌ على المنافع، تقدم، وأن الإجارة تقابل البيع، فهي عقدٌ على منفعةٍ، بينما البيع عقدٌ على عينٍ، وإن كانت هذه العين محجوزةً للانتفاع حسب هذا العقد، عقد الإجارة.
- فأما قوله رحمه الله تعالى: لازمٌ من الطرفين، فهو تأكيدٌ على أن الإجارة لا يجوز فسخها من أحد المتعاقدين إلا برضى الآخر، وذلك لأن الله جلَّ وعلا يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، والإجارة عقدٌ، وكان هذا العقد لازم الوفاء لأنه نوعٌ من البيع، فكما أن البيع تمليكٌ للعين، الإجارة تمليكٌ للمنفعة ولو كان هذا التمليك مؤقتًا.
- ولذلك كانت الإجارة لازمةً وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار، ما لم يتفرقا».
- فدل هذا على أن البيع لازمٌ، كما أن الإجارة أيضًا لازمةٌ لأجل هذا المعنى.
- وقد استثنى الحنفية العذر الطارئ على أحد المتعاقدين، فيجوز للمؤجر أو المستأجر الفسخ عند ذلك؛ لأن الأصل في الأجرة أنها تتجدد، فلما كانت الأجرة تتجدد بتجدد المنفعة، كان ذلك مندوحةً لأحد المتعاقدين بأن يفسخ إذا احتاج إلى ذلك لعذرٍ طارئٍ.
- وقد وافقهم المالكية إلا أنهم نصوا على ما كان في حكم العذر القاهر لا الطارئ، كما مثلاً لو غُصبت العين المستأجرة، فعندئذٍ يحق للمستأجر أن يفسخ العقد أو مثلاً أمر بإغلاق المحل الذي استأجره وكان هذا الأمر فوقهما، فللمستأجر في مثل هذه الحالة أن يفسخ.
- ومنه تعلم أن المالكية يكادون يكونون مع الجمهور في اعتبار الإجارة عقدًا لازمًا لا يجوز فسخه لكل من الطرفين، وإنما استثنوا في ذلك العذر القاهر أو ما كان في حكمه، لكن الحنفية أوسع في هذا الباب، فجوزوا الفسخ للعذر الطارئ، وإن لم يكن قاهرًا.
- المهم تعلم أن الجمهور والأئمة الأربعة في الأصل يعاملون عقد الإجارة على أنه عقدٌ لازمٌ، ليس كالعقد الجائز الذي يُفسخ من غير عذرٍ متى أراد أحد الطرفين فسخه، كالقرض على سبيل المثال، أو الهبة، أو الوكالة، أو الشركة، طبعًا ما لم يكن هناك شرطٌ يقلبه إلى لازمٍ أو ضررٌ يترتب عليه انقلابٌ أو كون هذا العقد الجائز لازمًا.

- قال: "ولا تنفسخ بموته ولا جنونه"، وهكذا العقود اللازمة لا تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ولا بجنونه وهذا مذهب جمهور أهل العلم، وذلك لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لما فُتحت خيبر، سأل اليهود النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من ثمر أو زرع، شطرا ما يخرج لهم، والشطرا الباقي للنبي صلى الله عليه وسلم وللمسلمين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «نقرهم فيها على ما نشاء»، ولم يثبت أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه جدد العقد معهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فدل على أن الإجارة ماذا؟ لا تنفسخ بموت المتعاقدين، أو موت أحدهما، وأيضا لأنها عقد لازم كما قررنا، وإذا كانت لازمة فإنه عندئذ يبقى العقد، ولا ينفسخ ما دام المعقود عليه باقيا، وهي المنفعة التي تستوفي في مثل هذا العقد، وهي معاوضة متعلقة بهذه المنفعة.
- فيقوم الورثة مقامهما في حال موتهما أو موت أحدهما، فإن لم يكن للمستأجر وارث انفسخت عندئذ الإجارة بموته لتعذر استيفاء المنفعة.

وهذا كما ذكرنا مذهب جمهور أهل العلم خلافاً للحنفية الذين أجازوا العقد، بمعنى أن الإجارة عندهم ليست لازمة، وبالتالي تنفسخ بموت أحد المتعاقدين.

◀ {قال: ولا بجنونه، وتنفسخ بتلف العين المعقود عليها}

- كما لو كانت مثلاً سيارةً تلفت، أو داراً هُدمت، أو نحو ذلك من الأعيان التي وقع عليها عقد الإجارة، فإن العقد عندئذ ينفسخ، هذا قول عامة أهل العلم، وهذا لا يخلو الحقيقة من أحوال:
- (١) أن يكون ذلك قبل قبض العين، فعندئذ لا يستحق المؤجر أجره من المستأجر، لا يجب على المستأجر أن يدفع شيئاً، لأنه لم يقبض هذه العين.
- (٢) فإن كان ذلك بعد قبض العين ومضت مدة تكفي لانتفاعه فتحتسب هذه المدة بقسطها من الأجرة، فيدفع ما يقابل هذه المدة ولا يدفع ما يكون بعد تلف هذه العين.
- (٣) إن كان الفسخ، وهي حالة الثالثة بسبب المستأجر كما لو أ تلف العين على سبيل المثال هو، أو أراد أن يفسخ من جهته، فإنه إذا كان الفسخ بسبب إتلافه للعين، يضمن عندئذ هذه العين؛ لأنه متعدي عليها، مع الأجرة التي مضت المدة والعين تحت يده، أو مكن من الانتفاع بها.
- القاعدة التي أراد المؤلف رحمه الله تقريرها: أن العين إذا تلفت انفسخ العقد.
- فلو أن شخصاً استأجر مثلاً سيارةً من محل تأجير، ثم صار على هذه السيارة حادث، والحادث ليس بسببه وإنما بسبب شخص آخر، هو الذي تعدى عليه، صدمه فتلفت السيارة تماماً، فما يقول للشركة والله أنا مستأجرها منكم شهراً، يجب عليكم أنكم تعطوني ما يقابلها، يُقال انفسخ العقد الآن بتلف العين.
- فلا يلزم المؤجر عندئذ أن يبدله بعقد آخر، أو يقيم سيارةً أخرى مقامها، وإنما يدفع له ما يقابل انتفاعه، يدفع المستأجر للمؤجر ما يقابل الانتفاع المدة الماضية، ولا يلزمه كما لا يلزم المؤجر الماضي ولا دفع الأجرة من المستأجر للمؤجر فيما بقي من المدة التالية لتلف العين.
- قال: أو انقطاع نفعها.

يعني لو انقطع النفع مثل شخصٍ استأجر دابةً ليركبها ومرضت، الخيل هذا أو الحمار الذي يريد يركبه مرض، أو سيارةً ما تلفت لكن هذه السيارة تعطلت، تعطلت فيها الأجهزة التي تمكن من السير ولم يتمكن من إصلاحها، أو صار فيها خللٌ يؤدي إلى خطرٍ، أو نحو ذلك، فعندئذٍ ينفسخ العقد؛ لأن المقصود وهو الانتفاع فات، فلما فات المقصود كان العقد عندئذٍ غير لازم، يمكن فسخه في مثل هذه الحالة.

قال: وللمستأجر فسخها بالعيب قديمًا كان أو حديثًا

- للمستأجر أن يفسخ أيضًا بالعين، يعني هي لازمةٌ لكن تنفسخ بتلف المعقود عليه، كما أيضًا تنفسخ بانقطاع النفع، ولو لم يتلف، لو كان باقياً، وأحياناً يكون باقياً وله أوجه انتفاعٍ أخرى، لكن التعاقد على أحد هذه الأوجه التي انتفت، فإذا انتفى هذا الوجه فإنه عندئذٍ يحق الفسخ للمستأجر.
- النوع الثالث: من أنواع الفسخ قال: إذا كان هناك عيبٌ فيها، سواءً كان العيب قديمًا قبل العقد، أو كان حادثاً بعد العقد، فله أن يفسخ، وهذا باتفاق الأئمة، لكن بشرط أن يكون لهذا العيب أثرٌ في المنفعة التي تم التعاقد عليها، أما إذا كان فيها عيبٌ لكن لا أثر له، لا يؤثر هذا العيب، يمكنه أن ينتفع، يعني السيارة كان فيها عيبٌ معينٌ لكن هذا العيب يسيرٌ ما يؤثر الحقيقة في الانتفاع بها، أو دابةٌ على سبيل المثال وجد أن هذه الدابة فيها مثلاً اختلافٌ في اللون يسيرٌ، ما يؤثر على الانتفاع الذي استأجرها لأجله وهو الركوب، أو نحو ذلك، فإن الأصل بقاء هذا العقد ولزومه.

شروط الإجارة.

قال: ولا تصح إلا على نفعٍ معلومٍ، إما بالعرف كسكنى دارٍ أو بالوصف كخياطة ثوبٍ معينٍ، أو بناء حائطٍ أو حمل شيءٍ إلى موضعٍ معينٍ

❖ **الشرط الأول:** المؤلف هنا شرع في بيان شروط الإجارة، حيث قال: ولا تصح إلا على نفعٍ معلومٍ، وهذا هو أول شروط صحة الإجارة أن يكون النفع معلومًا، فلو كان النفع مجهولاً صارت من الغرر، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر، وهو الجهالة كما ذكرنا الكثيرة التي تكون في عاقبة الشيء، فجهالة العاقبة أو الجهالة الحقيقة إذا كانت كثيرةً فاحشةً فإنها كما تقدم الإشارة إليها تكون من صور الغرر الذي جاء النهي عنه، كما أن ذلك يُفضي إلى المنازعة. وصورته كما لو استأجر مثلاً سيارةً من غير تحديد مدّة، فهذه منفعةٌ في حقيقة الأمر فيها جهالةٌ، فلا تصح معها الإجارة، وهذا العقد متفقٌ عليه عند الفقهاء.

❖ **الشرط الثاني:** أن يكون هذا النفع مباحًا، وهذا باتفاق أيضًا الفقهاء، وذلك لأن النفع إن كان محرماً كان من أكل المال بالباطل، وقد نهى الله جلّ وعلا عنه، كم في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29].

- وأيضاً يكون من التعاون على الإثم والعدوان، فمن أجر شخصاً ما حرم الله يكون قد عاونه على الإثم والعدوان، وهو منهيٌّ عنه.

وقد جاء في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها حملوه أو جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

والأجرة كالثمن، فأخذ الأجرة على ما هو محرم حرام، والمنفعة المحرمة لا يصح عقد الإجارة أيضًا عليها عند سائر الفقهاء.

- فلا يجوز له مثلاً أن يؤجره سكنًا لينتفع به بصورةٍ محرمةٍ ، كمن يؤجر سكنًا لمن يزاول المحرم فيه، ويكون مقصوده من هذا السكن هو مزاولته المحرم وإقامة المنكر، بخلاف ما لو أجره سكنًا ليسكن فيه، لكنه مثلاً شاهد فيه ما حرم الله، أو قرأ ما حرم الله، أو أكل ما حرم الله، فيُقال بأن هذا الأصل فيه الجواز، وإنما يَأْثُم الفاعل لهذا الفعل لأن أصل العقد على السُّكنى لا على المحرم، واضحٌ هذا..
- وهذا لا بد فيه من التفريق، إذ كثيرٌ من الناس قد لا يسلم عند تأجيرهِ لغيره دابةً أو سكنًا أو غير ذلك من السلع، من أن يقع المستأجر في فعلٍ محرمٍ في مثل هذا المعقود عليه، لكن العقد لم يقع عليه، وإنما وقع على منفعةٍ مباحةٍ من جهة الأصل، وبين الصورتين فرق.

{قال: إما بالعرف كسكنى دارٍ، أو بالوصف كخياطة ثوبٍ معينٍ، أو بناء حائطٍ أو حمل شيءٍ إلى موضعٍ معينٍ، وضبط ذلك بصفاته}

- هذا ما يمكن أن نسميه طرق معرفة المنفعة، تكون بالعلم بالمنفعة، وهذا العلم بالمنفعة يكون بالعرف، كما يكون هذا العلم بالمنفعة بالوصف، أما كونه بالعرف فكما لو استأجر دارًا حيث مثل المؤلف عليها، قال كسكنى دارٍ، فلو استأجر دارًا فإن هذا الاستئجار ينصرف إلى مكثه فيها، ووضع المتاع، والإتيان بالأهل هذا كله مما يمكن عندئذٍ فيه الانتفاع عرفًا، فقد جرى العرف بذلك، فلا يُشترط أن ينص عليه، لأن المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا، لكنه لو استأجر دارًا ثم أتى مثلاً بدوابٍ وبهائمٍ وأدخلها في الدار، فيقول أنا استأجرتُ هذه المنفعة، نقول لا، الاستئجار هذه المنفعة في الحقيقة يكون بحسب العرف، ولذلك معلومٌ أن السُّكنى لا تصدق على مثل هذه الصورة، فلا تُشرع عندئذٍ.
- النفع المعلوم يتحقق بالعرف كما هو الحال في سكنى الدار، فالعرف يصدق على وصفٍ للسكنى وطريقة تعارف الناس فيها عليها، فيستبعد ما لا يتحقق به هذا الأمر عرفًا عند الناس.
- قوله: أو بالوصف كخياطة ثوبٍ معينٍ، أو بناء حائطٍ أو حمل شيءٍ إلى موضعٍ معينٍ. فالخياطة هنا لهذا الشيء المعين بأجرةٍ معينةٍ، وفق طريقةٍ معينةٍ هذا يكون بالوصف، فيوصف الشيء مثله الجدار لما يُقال ابن جدارًا فيتفق على طوله وعلى عرضه وعلى المادة التي يبني فيها، وعلى المدة كما ذكرنا وهذا كله مما يُعرف فيه المنفعة وهو العمل كما في هذه الصورة، وهو نوعٌ من الإجارة يكون بالوصف الذي يزيل اللبس وينفي الغرر.
- وضبط ذلك بصفاته، يعني بأن تضبط المنفعة وتُعرف بوصفها وصفًا دقيقًا ينتفي معه الغرر، فعندئذٍ يكون العقد مشروعًا.

{قال: كما يشترط معرفة الأجرة، وإن وقعت على عينٍ فلا بد من معرفتها}

- من الشروط أيضًا معرفة الأجرة، فكما تُشترط معرفة المنفعة، تُشترط معرفة الأجرة ، فهما العوضان، وهما ما يمكن أن نسميه المعقود عليه، وهذا متفقٌ عليه، يعني اشتراط معرفة الأجرة وتعيينها عند عامة أهل العلم أيضًا بحيث لا تكون حصّةً شائعةً أو نسبةً شائعةً، بل لابد أن تكون معينةً كما بينا.
- وذلك لأجل نفي الغرر، الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه، كما في حديث أبي هريرة فيما رواه مسلم، فإذا لم تكن الأجرة معلومةً فسيكون ذلك من الغرر المحرم المانع من صحة العقد.

{قال: وإن وقعت على عينٍ فلا بد من معرفتها}

- إذا كان المؤجّر عينًا مثل بيتٍ مثلاً أو سيارةٍ أو أجّر جوالاً، أو غير ذلك، فلا بد من معرفتها، معرفة هذه العين، تعرف هذه العين بالرؤية، أو بالوصف متى كان يمكن ضبطها بالوصف حتى تنتفي الجهالة أو ينتفي الغرر.

{ومن استأجر شيئاً فله أن يقيم مقامه من يستوفيه بإجارته أو غيرها إذا كان مثله أو دونه}

- ومن استأجر شيئاً، استأجرت مثلاً بيتاً قال: فله أن يقيم مقامه من يستوفيه بإجارته أو غيرها، إذا كان مثله أو دونه، يمكنك أن تؤجر هذا البيت مع أنك أنت مستأجرٌ لست مالگًا، لكنك ملكت هذه المنفعة في هذه المدة التي استأجرت هذه العين فيها، فلك عندئذٍ أن تستوفي هذه المنفعة بنفسك، أو بغيرك فيكون نائباً لك كالوكيل في الاستيفاء.
- ولكن هذا بقيدٍ قال: إذا كان مثله أو دونه، يعني لو أن شخصاً أجرك شقةً، أنت وزوجتك، شقةً صغيرةً، فما تأتي وتؤجرها على عائلةٍ من عشرة أشخاصٍ، لأن هذه العائلة لو جاءت إلى هذا المؤجر لهذه الشقة الصغيرة ما قبل لأنهم سيتلفونها، يلحقون بها ضرراً.
- فإذاً لابد أن يكون مثله أو دونه، بالتالي يُقال بأن للمرء أن يؤجر أو من غير إيجارٍ يُمكن غيره من الانتفاع بهذه العين التي استأجرها لكن بهذا الضابط يكون مثله أو دونه ، فلو كان شخصٌ عنده طفلان وأجرها على من عنده طفلان أو طفلٌ أو زوجٌ وزوجته من غير أطفالٍ، فهذه يصح في مثل هذه المدة، ما لم يشترط المستأجر عليه خلاف ذلك.
- بأن يقول ما تؤجرها على غيرك، أنا أجرتها عليك أنت فحسب، وهذه المسألة وإن كان فيها خلافٌ بين الفقهاء، لكنني أردتُ أن أبين لك أن محل التوافق هو ما لم يكن هناك شرطٌ بخلافه..

{قال: وإن استأجر أرضاً لزرعٍ فله زرع ما هو أقل منه ضرراً}

- هذه امتدادٌ للمسألة السابقة، هو استأجرها هذه الأرض ليزرع فيها بُراً، فله أن يزرع فيها شعيراً، لأن هذا في الحقيقة لا يزيد ضرراً في هذه الأرض على ما وقع العقد عليه، لكن لو قال قُطناً، استأجرها لأجل أن يزرع فيها قمحاً، ثم زرعها قُطناً، القطن يختلف، وتأثيره وضرره على الأرض يختلف، ولذلك عندئذٍ لا يُشرع أن يصنع هذا الصنيع، وعليه أن يضمن الفرق في الأجرة بين النوعين، فلو كان المؤجر يعرف أنك ستزرعها مثلاً قُطناً، فالقطن قيمة أجرة الأرض له أعلى، أكثر ثمنًا، فعندئذٍ له أن يزيد عليك يطالبك بفرق ما بين الأجرتين، وأيضاً يُضمن ما يمكن أن يكون من تلفٍ في هذه العين، بسبب اختلاف محل المعقود عليه، الذي هو في مثل هذه الصورة، القطن أو نحوه.

• أو قوله: أو يخالف ضرره ضرره، إن زرع ما هو أكثر منه ضرراً، فعليه أجرة الزائد، الفرق، وعليه الضمان إن حصل هناك عيب، أو تلف.

• وهكذا لو كان يخالف ضرره ضرره، كيف؟

قالوا: مثل لو أنه أجره أرضاً ليزرعها فسكنها، هنا اختلفت المنفعة أصلاً، ولكل منهما ضررٌ على هذه الأرض يختلف عن الآخر، فما نستطيع أصلاً أن نقول كما نقول في القطن مثلاً والبر؛ لأن العمل جنسه واحد، وهو زراعة، لكن هنا لا، أجره ليسكن فزرعه، أجره ليزرع فسكن، فعندئذٍ يترتب عليه أن يدفع الأجرة المتفق عليها، أن يدفع القدر الزائد، وهو الفرق بين الأجرة، أن يضمن إذا كان ثم تلف لهذه العين؛ لأنه متعدي بهذه الزيادة، التي لم يؤذن له فيها.

← {قال: فإن زرع ما هو أكثر منه ضرراً، أو يخالف ضرره ضرره، فعليه أجرة المثل}.

• لأن الأجرة في مقابل المنفعة تقدر بقدرها.

{قال: وإن استأجر إلى موضعٍ فجاوزه، أو لحمل شيءٍ فزاد عليه، فعليه أجرة المثل للزائد، وضمان العين إن تلفت}.

• إن اكترى أو استأجر إلى موضعٍ فجاوز هذا الموضع، فإنه عندئذٍ يضمن؛ لأنه تعدي ، مثل استأجر سيارة، وقال: أنا سأذهب بهذه السيارة إلى مثلاً مدينة من المدن القصيم، ثم جاوزها إلى المدينة، وهي ضعف المسافة من الرياض، فيلزمه الأجرة المتفق عليها، الأجرة الزائدة، الضمان لو حصل شيء بين ما زاد على المتفق عليه؛ لأن هذا نوعٌ من التعدي.

← {قال: وإن تلفت من غير تعدي فلا ضمان عليه}.

• أما إن تلفت من غير تعدي، في المدة المتفق عليها، وبحسب العقد المبرم بينهما، ولم يجاوز في ذلك، ولم يختلف الضرر، وإلى آخره، كالعقد المتفق تماماً، تلفت لكن من غير تعدي ولا تفريطٍ منه، فلا يضمن بالإجماع، وذلك لأنه قد وضع يده بإذن المالك على هذه العين، فهو أمين المستأجر، ما لم يتعد أو يفريط، ولذلك يقال بأن اشتراط تضمين المستأجر شرط غير صحيح عند عامة أهل العلم، فلو قلت لك في محل تأجير السيارات: استأجر السيارة هذه خلاص، أأجرك إياها، لكن لو جاءها شيء، ترى تضمن أنت ما لي دخل، سواء أنت الصادم أو المصدوم، أنت المخطئ أو المخطأ عليك، تضمن مطلقاً، يقال: إن هذا الشرط من الشروط الباطلة، وهو للأسف كثير ما يكون في ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتملك، أو الإيجار التمويلي، يضعون شرطاً في تضمين المستأجر مطلقاً، وهذا يخالف القواعد الشرطية؛ لأن الخراج بالضمان، فالذي له الخراج، وهو المؤجر، المالك، عليه الضمان، كما تقدم، والني -صلى الله عليه وسلم- نهى عن ربح ما لم يُضمن، فكيف يكن الربح لطرف، وهو المالك المؤجر، والضمان مطلقاً على الطرف الآخر؟ يختل التوازن العقدي بذلك، والعقد في الإسلام عدل لا شطط، أو ظلم فيه.

← {قال: ولا ضمان على الأجير الذي يؤجر نفسه مدةً بعينها، في ما يتلف في يده من غير تفريط}.

- الأجير على نوعين: إما أجيرٌ خاصٌّ أو مشتركٌ، فأما الأجير الخاص، فهو الذي أراده المؤلف هنا، في أنه لا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط، والأجير الخاص هو الذي يكون نفعه مقدراً بالزمن، بينما الأجير المشترك ما يكون نفعه مقدراً بالعمل، ولذلك في الأجير الخاص، يضمن عند التعدي والتفريط فقط؛ لأنه كالنائب عن المالك في التصرف بمنافعه، فالمالك احتجز هذه المنافع لهذا العامل، التي تعاقد معه عليها، كسائقٍ مثلاً، أو خادمٍ، أو نحو ذلك، هذا أجيرٌ خاصٌّ، فلا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط، وهذا قول جمهور أهل العلم؛ لأنه -كما ذكرنا- كالنائب عن المالك، كالوكيل، والوكيل -كما سبق- أمينٌ لا يضمن إلا بالتعدي والتفريط.

﴿قال: ولا على حجّامٍ أو ختّانٍ أو طبيبٍ إذا عُرِفَ منهم جذقٌ في الصنعة، ولم تجن أيديهم﴾.

- ولا على حجّام، الحجّام، هو الذي يحجم، والحجامة نوعٌ من أنواع العلاج، التي يعالج بها المريض، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «شفاء أمتي في ثلاثٍ»، ومن ذلك: «شرطة محجمٍ»، وهي استخراج الدم من الدم بطريقة معينة، ومثله أيضاً ما يكون من الختّان، وهو الذي يختن، يقطع تلك اللحمية أو القلفة التي تمنع من استبراء المرء من بوله ونحوه إن كان ذكراً، وهكذا في ما يتعلق بالمرأة، وهي أيضاً قد تخفف الشهوة في حقها، ولذلك كان الختّان، أو الختّان نوعاً من العلاج، ومثله أيضاً الطبيب، ومثله البيطار أو البيطري، وهو الذي يعالج الهائم، كل هؤلاء لما كانوا يقومون بمثل هذا العمل، كانوا في الحقيقة أمناء، لا يضمنون ما لم يتعدوا أو يفرطوا، وإن كان هذا مقيداً بما ذكره المؤلف بشرطين: أن يكونوا حذّاقاً، يعني على قدرة ومهارة في القيام بهذا العمل، فلو كانوا غير ذلك مثل طبيبٍ ما عنده الجذق الكافي، ثم أخطأ، فلا يقال بأنه لا يضمن، لأنه أمينٌ، وإنما يقال كونه غير حاذقٍ، يسبب أو يورث أو يترتب عليه أن يكون ضامناً، وكذلك بأن لا يخطئ، فلو كان حاذقاً وأخطأ، كما لو أوقع المريض في مثلاً مشكلة، من خلال جراحته له، فزاد الجرح مثلاً عنده، أو أوسع الشق الذي فيه، فهذا يضمن عندئذٍ.

﴿قال -رحمه الله: ولا على الراعي إذا لم يتعد﴾.

- هؤلاء الذين ذكرهم المؤلف، وهم: الطبيب، والبيطار، والختّان، والحجّام، ونحوهم، في حكم الأجير الخاص، أمناء عند جمهور أهل العلم، ما لم -كما ذكرنا- يقعوا في خطأ، وذلك لأن ضمان الأنفس والأموال لا يشترط فيه القصد، ومن هذا الباب ضَمَّنَ المجنون إن أتلّف مألّاً ونحو ذلك، فهؤلاء من هذا الباب يضمنون، وهكذا إذا كانوا غير حاذقين، بإجماع أهل العلم، لما جاء في الأثر المرفوع، من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «من تطبّب ولم يُعلم منه طبٌّ قبل ذلك، فهو ضامنٌ»، وهذا الحقيقة يخوِّف كثيراً من الأطباء، الذين يجترئون على هذه المهنة، وليسوا من أهلها، أو وليسوا حاذقين فيها، يخوفهم من أنهم يضمنون ما ينشأ من جراء عملهم، لخطورة هذا الأمر، وما يترتب عليه من أثرٍ.
- قال: ولا على الراعي إذا لم يتعدّ، عند جمهور أهل العلم أنه في حكم المودّع، فهذه الهائم كالوديعة بين يديه، فلو أكلها مثلاً ذئبٌ، من غير أن يتعدى هو في رعايتها والمحافظة عليها، فلا يضمن؛ لأنه في الحقيقة إنما وضع يده عليها بإذن مالِكها، والأصل فيه أنه أمينٌ.

﴿قال: ويضمن القصّار، والخيّاط، ونحوهما، ممن يتقبل العمل ما تلف بعمله، دونما تلف من حرزه﴾.

- هذا هو النوع الثاني من الأجراء، وهو الأجير المشترك، النوع الأول: الأجير الخاص، الذي قُدِّرَ نفعه بالزمن، فحُبِسَتْ منافعه في هذا الزمن لمستأجره، بينما الأجير المشترك ليست منافعه محبوسةً للمستأجر، وإنما هو في الحقيقة اتفق معه على عملٍ معينٍ، فإذا نفعه مقدَّرٌ بعمله لا بزمه، وبالتالي ممكن للأجير المشترك أن يتعاقد مع ثلاثة أو أربعة في وقتٍ واحدٍ، لكن ما يمكن لشخصٍ تتعاقد معه أجيرًا خاصًا أن يتعاقد مع غيرك، ويسوق مثلًا إن كان سائقًا لهذا وهذا في وقتٍ واحدٍ إلا برضاهما، واتفاقٍ معلومٍ بينهم، أما الأجير المشترك، فهذا الذي يتفق معك على عملٍ، وفق زمنٍ معينٍ، ولذلك يختلف حكمه عن الأجير الخاص، ومن هذا ما ذكره المؤلف هنا قال: ويضمن القصار، وهو ما يمكن أن نسميه بالمطرز، الذي يقوم بالتطريز، هذا القصار، والخياط، معلومُ الخياط الذي يخييط الثوب ويصلحه، ونحوهما ممن يتقبل العمل، مثل ماذا ونحوهما؟ مثل السباك، الكهربائي، البناء، إلى آخره، هؤلاء في الحقيقة الاتفاق معهم على وفق العمل، ما هو على أن تأخذ منافعهم في كل الزمن المبرم في عقد الإجارة، ولذلك يقال إن هؤلاء كلهم قرر المؤلف هنا، وهو قول جمهور أهل العلم على أنهم يضمنون مطلقًا، تعدوا وفرطوا، أو لم يتعدوا ويفرطوا، واضح هذا؟
 - هذا الحقيقة القول هو -كما ذكرنا- قول الجمهور، قد استدلو عليه بأدلة، منها: «على اليد ما أخذت، حتى تؤديه»، كما تقدم في حديث سمرة، ولأن الأجير المشترك إذا قبض العين لمنفعته يكون كالمستعير، وهم قد قرروا هناك بأن المستعير يضمن العارية مطلقًا، فهكذا الأجير يكون كالمستعير، الأجير المشترك يكون كالمستعير قبض العين لمنفعته، فيضمن عندئذٍ.
 - كما نقلوا هذا عن بعض الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- كعمر وعلي وغيرهما -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- وإن كان قد ضعَّف بعض أهل العلم المحققين كابن حجر هذه الآثار الموقوفة على الصحابة في تضمين الأجير المشترك، وثم قولٌ آخر في المسألة، ذهب إليه الحنفية، وقال به بعض الشافعية، بل هو الأظهر عندهم، إن الأجير المشترك لا يضمن، إلا إذا تعدى أو فرط، قالوا: لأنه مؤتمنٌ، ولأنه أمينٌ، ولم يكن منه تعدٍ ولا تفریط، وقد وضع أو قبض العين لمنفعته لكن بإذن المالك، فيده يد أمانةٍ، لا يد خيانةٍ، فلا يضمن، كما هو الحال في المودع والأجير، فالمودع والأجير لا يضمنون، فهذا كذلك لا يضمن، ما لم يتعدَّ أو يفرط.
 - قال: دون ما تلف بحرزه، المؤلف لما ضمَّن الأجراء، إذا كانوا من قبيل الأجير المشترك، استثنى حالةً، وهي ما إذا كان التلف الواقع عند الأجير المشترك، لا بفعله وإنما بحرزه، يعني في الحرز الذي وضعت العين فيه، كمثلاً خياطٌ وضع الثياب في مكانه المخصص، ولكنها سُرقَت من سارقٍ، أو احترق المحل من غير تعدٍ منه ولا تفریط، فهذا لا يضمن؛ لأن التلف بغير فعله، بخلاف ما إذا كان الخياط يخييط ثم وقع في خياطته مثلاً فسادٌ لهذا الثوب، لكن ما هو بيده، الماكينة تعطلت على سبيل المثال، فانقطع الثوب عندئذٍ، أو اختلف شكله، فلم يكن على وفق التعاقد الذي تم العقد عليه، فيقال هنا بالفرق بين الحالتين، فيما يكون بفعله فيضمن عند الجمهور، وفيما يكون في حرزه لكنه ما هو بفعله، وقع عليه التلف، ولم يتعد ولم يفرط، فعندئذٍ يكون الحال كما هو مقررٌ هنا، بأنه لا يضمن.
 - هل يستحق الأجرة؟ أم لا يستحقها؟
- هذا الحقيقة محل تفصيلٍ، فيقال بأنه إذا لم يُسلم الثوب لا يستحق الأجرة، وقيل باستحقاقه للأجرة؛ لأنه خاط الثوب، وإنما حال بينه وبين التسليم حائلٌ، فلا يمنعه ذلك من استحقاق الأجرة، إذا قام بالعمل

المتفق عليه، ولذلك قال الحنفية، وهذا أيضاً مذهب المالكية والشافعية: إنه لا يستحق الأجرة، إذا انفرد باليد، لكن إذا كان ذلك بحضور المؤجر أو بمنزله، فإنه عندئذٍ يستحق الأجرة، كما لو كان يخبزه مثلاً خبزاً، ثم فرغ من الخبز، لكن هذا ما استلم الخبز، وقع مثلاً في هذا المحل حريقاً أو نحو ذلك، فهذا قام بالعمل، ولم ينفرد باليد، بل كان هذا حاضراً عندئذٍ، فيقال عندئذٍ بأنه يستحق هذه الأجرة، بناءً على مذهب جمهور أهل العلم.

الفروق بين الإجارة والجعالة.



- (١) وقد تشبه الإجارة ببعض العقود، منها الجعالة على سبيل المثال، ولذلك من الحسن أن نبين هنا بعض الفروق، فيقال: الجعالة لا يشترط لصحتها العلم بالعمل، لكن الإجارة يشترط لصحتها ذلك، وأهم سبب للفرق بينهما، وهذه الآثار المترتبة في كلٍّ منهما، إن الإجارة عقدٌ لازمٌ، بينما الجعالة عقدٌ جائزٌ، يعني غير لازمٍ، يمكن فسخه من كل من الطرفين، بغير رضى الآخر، وكل عقدٍ جائزٍ يتوسع فيه، ما لم يتوسع في اللازم، كما هو معلوم.
 - إذن لا يُشترط في الجعالة العلم بالعمل، بخلاف الإجارة، فيشترط فيها العلم به.
 - (٢) لا يُشترط في الجعالة تعيين العامل ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: 72]، أي أحدهما يأتي به، بينما في الإجارة، يُشترط تعيين العامل.
 - (٣) الجعالة تجوز على أعمال القرب، خلافاً للإجارة.
 - (٤) الجعالة لا يستحق العامل فيها الجعل إلا بإتمام العمل، بخلاف الإجارة، فإنه إذا قام بشيءٍ من العلم، استحق الأجرة مقابل العمل المنجز.
 - (٥) ومن الصور المعاصرة للإجارة، التي يحسن الإشارة إليها، ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتمليك، أو في الأنظمة المستحدثة الآن، يسمونه عقد التأجير التمويلي، وذلك لأنه لا يلزم أن ينتهي عقد الإجارة دوماً بالتمليك، فقد ينتهي هذا العقد بالفسخ، وقد ينتهي بتجديد الاستئجار، ولا يلزم فيه التملك على كل حال، ولذلك سمي بذلك.
- القصد من هذا أن هذا العقد قد اختلف فيه الفقهاء المعاصرون كثيراً، وذلك لأنه اجتمع فيه عقد الإجارة، مع عقد التملك، سواءً هذا التملك كان بشرطٍ في العقد، فيكون عندئذٍ جزءاً من العقد، أو كان ذلك بعقدٍ آخر، ويكون ثمَّ التزامٍ من المؤجر بتمليك المستأجر، هذه السلعة إذا قام بسداد الأقساط على وفق المتفق عليه، وكان ذلك أو وسواءً كان ذلك التملك بهبةً، من غير عوضٍ، أو كان بعوضٍ عند انتقال هذه الملكية.
- وصلّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

